جامعة ديالى
كلية التربية الاساسية
قسم التاريخ

تاريخ العراق المعاصر

الأستاذ المساعد الدكتور
قحطان حميد كاظم

١٤٣٦هـ ٢٠١٥م

المحاضرة الحادية والعشرين

العراق والحرب العالمية الثانية

لم تكد بريطانيا تعلن الحرب على المانيا، واشتعال لهيب الحرب في أنحاء أوربا، حتى بادر السفير البريطاني للاتصال بنوري السعيد على الفور طالباً منه تطبيق معاهدة التحالف المبرمة بين البلدين في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، وإعلان الحرب على المانيا، وقد طمأن نوري السعيد السفير البريطاني ووعده بقطع العلاقات مع ألمانيا، وإعلان الحرب عليها بأسرع وقت [١].

وعلى الفور أبلغ نوري السعيد الوصي عبد الإله برغبة بريطانيا بإعلان الحرب على المانيا ، وتقرر عقد اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة عبد الإله ، في ٥ أيلول ١٩٣٩، وطرح نوري السعيد أمام مجلس الوزراء الطلب البريطاني ، لكن خلافاً حاداً حدث داخل مجلس الوزراء ، فقد رفض وزير الدفاع طه الهاشمي ، ووزير (العدلية محمود صبحي الدفتري ، فكرة إعلان الحرب على المانيا، والاكتفاء بقطع العلاقات الدبلوماسية معها ، و أعلنا أنهما سيقدمان استقالتهما إذا ما أصر نوري السعيد على إعلان الحرب . وإزاء ذلك الموقف اضطر نوري السعيد للتراجع مؤقتاً والاكتفاء بقطع العلاقات الدبلوماسية ، وسارع بالطلب من السفير الألماني [الدكتور كروبا] بمغادرة البلاد تحت حراسة الشرطة نحو سوريا ، كما قام نوري السعيد باعتقال كافة الرعايا الألمان ، وسلمهم للقوات البريطانية المتواجدة في قاعدة الحبانية ،ثم جرى تسفيرهم إلى الهند كأسرى حرب .

أما عبد الإله فقد سارع إلى إرسال برقية إلى الملك جورج . ملك بريطانيا . يبلغه أن العراق سوف يلتزم تماماً بمعاهدة الصداقة والتحالف المعقودة مع بريطانيا عام ١٩٣٠ ، وسوف يقدم العراق كل ما تتطلبه المعاهدة .[٢]

كما أذاع نوري السعيد بياناً للحكومة في ١٧ أيلول ، أعلن فيه التزام العراق بمعاهدة التحالف مع بريطانيا ،واستعداد الحكومة للقيام بما تمليه تلك المعاهدة من واجبات تجاه الحليفة بريطانيا . وقد سبب موقف نوري السعيد وحكومته موجة من السخط العارم على تلك السياسة اللاوطنية ، والتي تهدف إلى زج العراق في الحرب الإمبريالية

أما نوري السعيد فقد أقدم على تعطيل مجلس النواب ، الذي نظمت وزارته انتخابه قبل مدة وجيزة ولجأ إلى إصدار المراسيم المخالفة للدستور، والهادفة إلى قمع كل معارضة لسياسته

الموالية لبريطانيا ، وكان من بين تلك المراسيم ،مرسوم مراقبة النشر رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٩ ،ومرسوم الطوارئ رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩، منتهكاً بذلك الحقوق والحريات التي كفلها الدستور للشعب .[٣]

وتطبيقاً لمعاهدة ١٩٣٠ ، فتح نوري السعيد الباب على مصراعيه للقوات البريطانية لكي تحتل العراق من جديد ، وليصبح العراق طرفاً في حرب استعمارية لا ناقة له فيها ولا جمل ، كما يقول المثل .

لم تترك الحرب العالمية الثانية ، بعد أن أمتد لهيبها ليشمل أوربا وأسيا ، وأفريقيا، ولم تترك بلداً إلا وكان لها تأثيراً كبير عليه ، سواء كان عسكرياً أم إقتصادياً ، أم اجتماعياً ،وكان العراق غارقاً في خضم تلك الحرب بعد أن احتلته القوات البريطانية احتلالاً كاملاً لمنع القوات الألمانية من الوصول إليه ،حيث يمتلك العراق مصادر الطاقة [النفط] التي كانت ألمانيا بأمس الحاجة لها لإدامة ماكنتها الحربية .

لقد عانى الشعب العراقي الأمرّين من تلك الحرب حيث أفتقد المواد الغذائية ، والملابس ، وغيرها من الحاجات المادية الأخرى ، وأصبحت تلبية تلك الحاجات أمر صعب للغاية ، واضطرت الحكومة إلى تطبيق نظام الحصص [الكوبونات]لكي تحصل العوائل على حاجتها من المواد الغذائية والأقمشة لصنع الملابس ،واشتهرت تلك الأيام ب[أيام الخبز الأسود] بسبب النقصان الخطير في الحبوب ورداءة نوعية الطحين ، كما أن حكومة نوري السعيد كانت قد سخرت موارد البلاد لخدمة الإمبريالية البريطانية وحربها ،مما أثار غضب الشعب العراقي وحقده على الإنكليز ، والنظام الملكي.

رشيد عالي الكيلاني يؤلف وزارة جديدة :

في ٣١ آذار ١٩٤٠ صدرت الإرادة الملكية بتكليف رشيد عالي الكيلاني ، الذي كان يشغل منصب رئيس الديوان الملكي آنذاك ،بتأليف الوزارة الجديدة ، وقد تم تأليفها على الوجه التالي :

١ . رشيد عالي الكيلاني . رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية .

٢ . نوري السعيد وزيراً للخارجية .

٣ . طه الهاشمي . وزيراً للدفاع .

٤ . ناجي السويدي . وزيراً للمالية .

٥ . ناجي شوكت . وزيراً للعدلية .

٦ . عمر نظمي . وزيراً للأشغال والمواصلات .

٧ . صادق البصام . وزيراً للمعارف .

٨ . محمد أمين زكي . وزيراً للاقتصاد .

٩ . رؤوف البحراني . وزيراً للشؤون الاجتماعية .

وهكذا جاءت الوزارة الكيلانية الجديدة وهي تضم أربعة من رؤساء الوزارات السابقين ، ومختلف الكتل ، وحاولت تحسين صورتها أمام الرأي العام العراقي ، فأقدمت على إلغاء الأحكام العرفية في الموصل وبغداد ، وأطلقت سراح العديد من المعتقلين السياسيين الذين أدانتهم المجالس العرفية .

لكن الحكومة بدأت باكورة أعمالها بإصدار مرسوم [صيانة الأمن العام وسلامة الدولة] في ٣٠ أيار ١٩٤٠ ، وجاء هذا المرسوم أشد وطأة من المرسوم الذي أصدره نوري السعيد ،والذي رفضته المحكمة العليا فيما بعد ، لمخالفته أحكام الدستور ، في ١١ أيلول ١٩٣٩، حيث خول المرسوم الجديد صلاحية اعتقال الأشخاص المشتبه بكونهم يمثلون خطراً على الأمن العام ، ونفيهم ، أو سجنهم لمدد تصل إلى ٥ سنوات ، وفرض المرسوم قيوداً جديدة على الصحف ، وكافة وسائل النشر، ومراقبة الرسائل البريدية، والتلفون ، والبرقيات ، ومراقبة المطبوعات والمطابع ، وصلاحية غلقها ، ومنع الاجتماعات والتجمعات ، وتفريقها بالقوة ، وغلق النوادي والجمعيات ، ومنع التجول ، وتفتيش الأشخاص والمساكن والمحلات ، وغيرها من الإجراءات الأخرى المخالفة للدستور ، وخول المرسوم وزير الداخلية صلاحية اتخاذ كل ما يلزم لتنفيذ هذا المرسوم ،واعتبر هذا المرسوم لطخة سوداء في تاريخ الوزارة الكيلانية .

الهوامش

(١) عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية، ج ٥ ، ص ١١٥ .

(٢) المصدر نفسه.

(٣) **المصدر نفسه ، ح٥ ،ص ١٦٨ .**

المصادر

١.عبدالرزاق الحسني، تاريخ الاحزاب العراقية.

٢.عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية(١٠ جزء).

٣.عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث(٣ جزء).

٤.عبدالرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية(مجلد ١-٣).

٤.فاروق صالح العمر، الاحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢.

٥.جعفر عباس حميدي وابراهيم خليل احمد، تاريخ العراق المعاصر.

٦.فاضل حسين، الفكر السياسي في العراق المعاصر.

٧.عبدالجبار حسن الجبوري، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨-١٩٥٨.

٨.فيبي مار،تاريخ العراق المعاصر، العهد الملكي.

٩.جرالد دي غوري، ثلاثة ملوك في بغداد .

١٠.ستيفن همسلي لونكريكك،العراق الحديث من سنة ١٩٠٠- ١٩٥٠.